مخـــــاوف أمـــريـــكـــيـــة فـــي الـــعـــراق

ساطع راجي

المقال المشترك لجون ماكين وجوزيف ليبرمان وليندسي جراهام (الثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي) لا يكشف مخاوف أمريكية تتعلق بالانسحاب الكامل من العراق بل انه يعتبر مجرد الخفض الكبير للقوات الأمريكية أمرا مثيرا للقلق، ويرى السيناتورات الثلاثة إن القوات اللازمة للحفاظ على الاستقرار في العراق تتراوح بين ١٠ آلاف و٢٥ ألف جندي

ويستندون في موقفهم هذا إلى رغبات القادة العراقيين التي تم تدوالها خلال لقاءات بالسيناتورات الثلاثة، وكذلك على آراء المسؤولين العسكريين والدبلوماسيين الامريكان في العراق، والوصف الاساسي الذي اعتمده الجميع للحالة في العراق هو "الاستقرار الهش".

وسائل الإعلام العراقية والأمريكية نشرت خلال الأسابيع القليلة الماضية الكثير من المقابلات والتقارير تتضمن المخاوف العراقية من تبعات الانسحاب الأمريكي، وكثيراً من الاحداث المؤلمة التي شهدها العراق مؤخرا، أشير إلى أنها تأتي على خلفية اقتراب موعد الانسحاب الأمريكي، السفارة الامريكية نفت وجود اتفاق سري لبقاء جنود أمريكان في العراق بعد الموعد المقرر للانسحاب، الجهات الرسمية العراقية تؤكد عدم وجود اتفاق لإبقاء أية قوات وحتى صيغة "المدربين" ما زالت في علم الغيب، يتزايد عدد الساسة العراقيين من قادة الكتل والأحزاب الذين يعلنون رفضهم بقاء أية قوات أمريكية ،ويبدو صوت الكرد المطالب بالتروي وحيدا وان كانت هناك مؤشرات على رغبة عراقية سرية بالتمديد لكن مثل هكذا خطوة لا تتخذ إلا بمواقف علنية واتفاقات رسمية، رئيس الوزراء يريد البقاء في منزلة بين المنزلتين ولا يرغب بتعريض التوافق الأمريكي الإيراني على تجديد ولايته للخطر، كل هذه المعطيات تشكل لوحة فوضوية للموقف في العراق وهي تكشف بالفعل مستوى الهشاشة، فالأقوال المتواترة عن وجود رغبة سرية بالتمديد والإعلانات اليومية المطالبة بالرحيل تعني إن القوى الأساسية في العراق تخاف إلى حد الارتعاد من البقاء وحيدة في البلاد بدون الدعم الأمريكي وتخاف أيضا إلى حد الارتعاد من الإعلان عن حاجتها إلى سند أمريكي لمواصلة الحد الأدنى من إدارة البلاد والحفاظ على تماسكها المهدد بأكثر من ملف محرج.

يقول السناتورات الثلاثة "إن انسحاباً كلياً من العراق سيُنظر إليه في العالم بأسره على أنه اندحار لأميركا وتعزيز لقوة خصومنا في المنطقة المتمثلين في إيران والقاعدة"، وهذا يعني إن البقاء في العراق بالنسبة للأمريكان هي قضية شرف وسمعة ومصير ،وهو الأمر الذي قد يدفع الأمريكان إلى سلوكيات ومواقف عدوانية ذات طبيعة مخابراتية بعد إتمام انسحابهم من العراق وقد تتخذ القوات الأمريكية لاحقا خطوات عسكرية لمواجهة ما ستعتبره "سيطرة الأعداء على مقاليد الأمور في العراق" بمعنى آخر، قد تقوم الولايات المتحدة بأعمال عسكرية انتقائية أو واسعة في العراق ضد من ستعتبرهم "عملاء" يتبعون أياً من خصميها، وقد سبق للعراق أن شهد مثل هذه الحالة في العهد الملكي بعد حركة مايس ١٩٤١ وسميت آنذاك بالاحتلال البريطاني الثاني.

يقول السيناتورات الثلاثة أيضا "عندما غادر السفير السابق رايان كروكر بغداد بعد انتهاء مهمته، حذر من أن الأحداث التي سنتذكرها نحن ومعنا العالم في العراق لم تحصل بعد"، ومقولة كروكر تشير إلى الاحتقانات العرقية والمذهبية في العراق وهي احتقانات مهيأة للانفجار في أي لحظة وتشير أيضا إلى التدخلات الإقليمية في العراق، وهو ما يعني إن هناك أكثر من ملف متأزم قد يشهد تصعيدا بدرجة تفتح المجال لتدخل دولي جديد وربما بقرار أممي بذريعة حماية طرف عراقي معين أو لفك الاشتباك بين الأطراف المتصارعة.

بعيدا عن كلام مكين وليبرمان وجراهام، كتب نائب المستشار القومي للرئيس السابق جورج بوش لقضايا الأمن القومي في العراق أفغانستان ستيف هادلي مقالا حدد فيه أربع نقاط وصفها بالمهمة تدفع الأمريكان للبقاء في العراق، يتعلق أولها "بالمصالح الأمريكية في العراق والمنطقة عموما، وأهمية العلاقة العراقية الأمريكية في تقديم مثال على إمكانية النجاح على المدى الطويل في التحولات من "الأنظمة الديكتاتورية إلى حكومات خاضعة للحساب". وثانيها، بحسب المقال أن "العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق هي الأقوى ،في وقت يختفي فيه حلفاؤها الستراتيجيون" والنقطة الثالثة هي "أن العديد من السياسيين العراقيين يرون أن هذه العلاقة مع الولايات المتحدة على مشاكلها مهمة للأمن المستقبلي لبلدهم" حسب كاتب المقال. رابعا وهو الأهم، كما يرى كاتب المقال، "كون العراق هو من بين البلدان القليلة التي تستطيع تلبية حاجات الغرب الملحة والمتصاعدة إلى النفط بشكل سريع وبأسعار مناسبة"، وهذه الحاجات تكاد تكون مصيرية بالنسبة للولايات المتحدة مما يعني أن العراق وإن غاب مؤخرا عن خطب واهتمامات اوباما إلا أن الدوائر السياسية الأمريكية لا تنظر اليه بزهد أو لا تنظر إليه كمجرد ملف مزعج تريد الإسراع بنفض يدها منه لتتفرغ لمشاكل أخرى.

الامريكان يريدون البقاء في العراق ويريدون أن يحدث ذلك بطلب رسمي من الحكومة العراقية وإذا لم يحدث ذلك فإنهم لن يتركوا طريقا يمكنهم من البقاء أو حتى العودة بعد الانسحاب إلا وساروا عليه، لكنهم سيكونون أكثر قسوة هذه المرة لأن الوجه الأمريكي لن يكون مكشوفا بالضرورة أو لن يكون في المقدمة ولن تتردد الدوائر الأمريكية في تقسيم العراقيين على شاكلة علاقة اللبنانيين بسوريا "موالاة ومعارضة" وسيخوض هؤلاء حربا بالنيابة على الطريقة العراقية لا اللبنانية طبعا، ويخطئ من يظن أن الأمريكان سيقبلون ما يعتبرونه هزيمة في العراق بسهولة، ويبدو إن العملية السياسية في العراق هي أول ضحايا الانسحاب خاصة بعدما خسرت شعبيتها وهي الخسارة التي سيستخدمها كل طرف لتبرير انقضاضه على ما تبقى من هذه العملية.

على هامش الصراحة

مُشعلو الحرائق.. وطريق الحساب

▪ إحسان شمران الياسري

شغلتني (طرفة) وردتني بالبريد الالكتروني، ووددت أن يسمعها كل من يشتغل في السياسة أو التجارة أو توجيه الناس وتحشيدهم و(تحريضهم). وان يسمعها كل من يقود سيارة أو دراجة أو (سفينة)، لان هذه (النكتة) يروجها كل من ظهر في التلفزيون يسب ويشتم على أمل الحصول على أصوات في الدورة الانتخابية المقبلة!!.

تقول الحكاية، إن صديقين في الغابة، شاهدا الأسد يسير بأمان الله.. إلا أن احدهما رماه بحجر ولاذ بالفرار، فيما ظل الأول واقفاً مكانه، ولما صاح عليه (ولك ليش واكَف، اركض)، أجاب ببرود (أنا لم أرمه بالحجر فلماذا أهرب؟!). وبالطبع تعرفون النتيجة!..

ومثلما هي حياتنا التي أحالها البعض إلى جحيم، يتخيل البعض انه بمنأى عن (الأسد) عندما يغضبه الآخر، وبمنأى عن الغرق إن (ثقب) احدهم السفينة.. وان من يشعل الحريق يستطيع النجاة منه..

وشغلتني هذه القضية- الطرفة، لأنني تخيلت من يستفز الأسد إنما يرمينا طعماً له، لكنه لن ينجو حتى لو كانت حقيبته بظهره وطريق المطار مفتوح له. لأننا سنجلس يوماً للحساب، ونأتي بمن أشعلوها وهربوا، فنشعل الدنيا ونرميهم بمواقدها، ولن تكون عليهم (برداً وسلاماً) كما كانت على نبي الله إبراهيم عليه السلام.

وان ملايين (الذاكرات) التي اجهشت لساعات وايام وسنوات بالبكاء، وترصّدها الحزن اينما حلت ورحلت، لن تغفر لمن يرمون الأسد بالمجان ويلوذون بالفرار، ولن تغفر لمن ظل واقفاً، مؤمناً بأنه بمنأى من غضب (الأسد) وبطشه.. فالذين قتلوا الحسين، والذين وقفوا مدهوشين لمقتله دون أن ينصروه، والذين رفعوا رأسه من كربلاء إلى الشام، سيلقون حساب الآثمين، حتى لو كانت في قلوبهم ألف غصة على مقتل ابن بنت النبي.. فظاهر سلوكهم عطّل كل بذرات الخير في صدورهم.. فما بالك ونحن نجد أهل الظاهر والباطن يحشروننا في زوايا بطلانهم وغواياتهم.. أليسوا مثل قتلة الحسين؟

كاريكاتير عربي

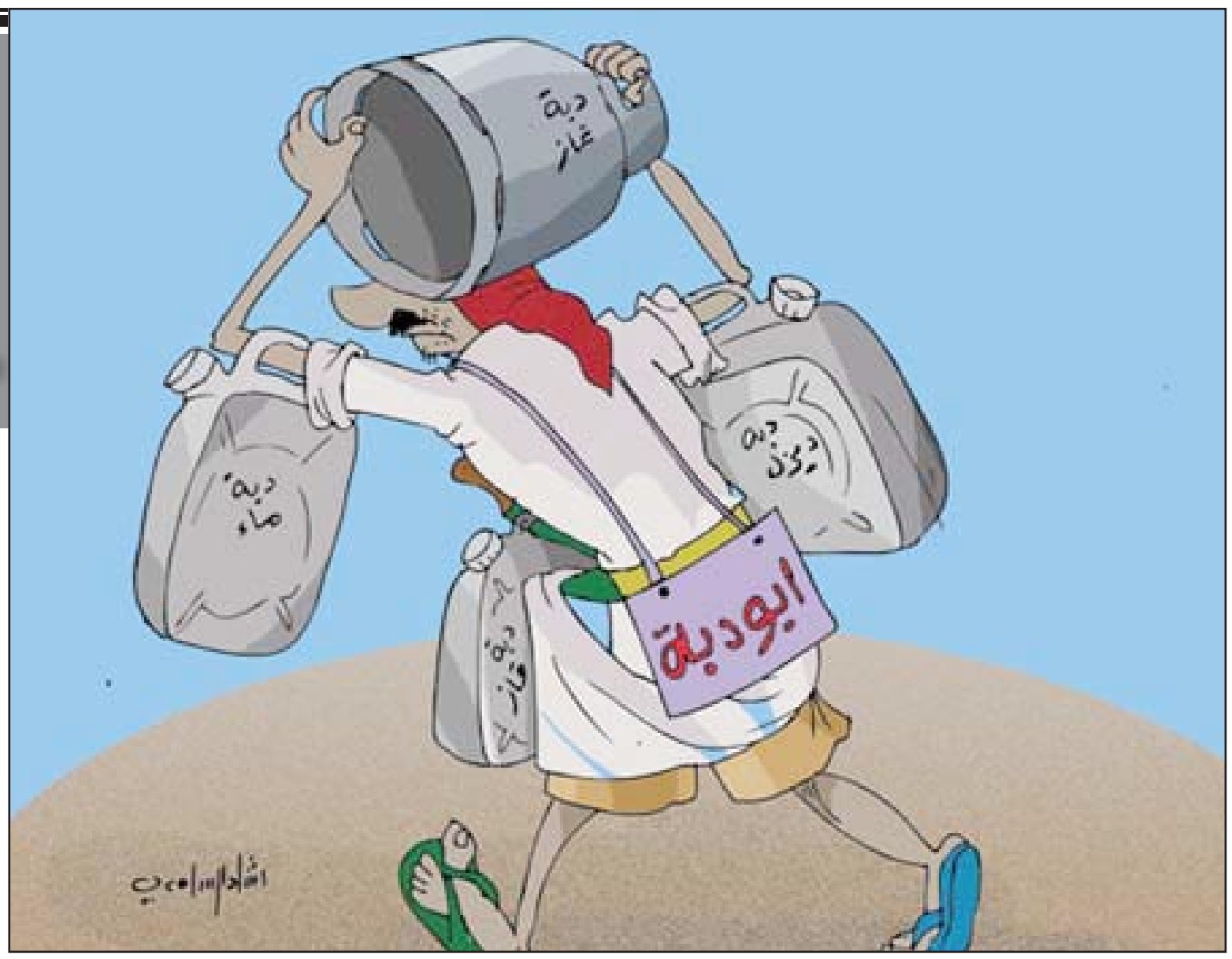

■ رشاد السامعي- جريدة الجمهورية اليمنية

مـصـالـح الـشـعـب بـيـن سـلـطـة الـنـزاهـة وسـلـطـة الإعـــلام

د.سهام الشجيري

الفكر الاجتماعي منتج جمعي (كما يقول صموئيل هنتنغتون) وهو وليد جهد ذاتي متكامل للمجتمع ومعبّر عن هدف اجتماعي مشترك من حيث الرغبة في عملية التغيير والبناء، هذا إذا افترضنا أن الدور الرقابي لمؤسسات الدولة فعل اجتماعي يعبر عن آلية جديدة لحماية الدولة والمجتمع من الابتزاز الضمني الذي يتعرض له المجتمع.

ومع إقرارنا أن الإعلام يعد المفصل الرئيسي في تعديل النظام القيمي وإشاعة القيم المضادة للفساد، إذ يسعى إلى ترويج الوعي بالنزاهة لدى الجمهور ويمارس عملية الحصانة لموظفي المؤسسات الحكومية من مغبة الانـزلاق نحو الفساد من خلال السعي لدور إعلامي رقابي يحاول إيجاد أرضية صلبة للنظام القيمي والسعي لتغيير العادات القديمة، هذا إذا ما سلمنا أن الفساد الحكومي ارث اجتماعي واقتصادي قديم، ويبقى السؤال مفتوحا:-

× ما علاقة الإعلام بالنزاهة؟ وهل صحيح أن مسؤولية الإعلام المرئي والمسموع والمقروء في مجتمع يقترح نظاما للعدالة والنزاهة تتقاذفه عدة مفاهيم؟

× هل دور الإعلام يتلخص في مراقبة أداء الدولة والمشروع التوعوي أم مهمته البحث عن بؤر الفساد؟

× هل مهمة الإعلام تأشير مكامن الخلل في مفاصل الدولة أم في تعزيز قيم الشفافية والنزاهة لمحاربة الفساد المؤسسي والفردي؟

× هل وظيفته الكشف عن السلوكيات الخاطئة في عمل مؤسسات الدولة؟

إن الدراسات الحديثة في العلاقة بين الدور الرقابي للإعلام والنزاهة تؤكد أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى خلق حالات من عدم الكفاءة وعدم المساواة وتجاوز القانون والقفز على الصلاحيات وتعطيل خطط التنمية، وان دور النزاهة يمكنه أن يقلل من مخاطر الولوج في الفساد ،وهو وان لم يستطع إزالة الفساد بقدر ما، لكنه يسعى إلى تحسين فعالية وشرعية الدولة بشكل عام، وهذا هو البعد الأول الذي نرتكز عليه في ذلك، ويبدو الأمر موضوعيا حينما نقول انه لم يكن بالمقدور أولا إزالة الفساد بشكل كامل ،ولكن يمكننا اخذ خطوات لوضع حدود لتأثيره وتخفيف الأضرار التي يسببها في جسد الدولة والمجتمع، لان الفساد سلوك يحفزه حافز نابع من ضغوط اجتماعية ويؤدي إلى انتهاكات معيارية، كما أن المتغيرات المجتمعية تسهم في تفسير مستويات الفساد والتنبؤ بها، لأن كلمة الفساد لها تاريخ، إذ تولدت من معان ودلالات مختلفة ومتباينة على نحو استثنائي، ويؤكد فلاسفة السياسة وجوده في السياسة أو في الدولة، بمعنى : جهود لضمان ثروة أو سلطة بوسائل غير مشروعة، كسب شخصي على حساب الجمهور. البعد الثاني في العملية إننا يجب أن ندرك بأن الفساد له معان مختلفة وهو يقترب من المعنى التراثي(يقال فسد الشيء أي تلف وعطب ولم يعد صالحا)، وبهذا يكون معنى الفساد مضادا لمفهوم النزاهة، لكننا في عالمنا الثالث صارت له معان مختلفة، فالرشوة في مجتمع ما قد تعني هدية في مجتمع آخر، والقائد السياسي أو المسؤول الحكومي الذي يساعد أصدقاءه وأفراد عائلته ومناصريه قد يبدو جديرا بالثناء في بعض المجتمعات وفاسدا في مجتمعات أخرى، وهنا لابد من أن نقول إن مفهوم الدور الرقابي للإعلام والنزاهة بات متأرجحا بين المعيار الشخصي والمعيار الاجتماعي والمعيار المهني.

وأنا هنا كمراقبة، لا يمكنني أن أقدم تعريفا دقيقا أو عميقا عن دور الثقافة والموروث الاجتماعي الذي اخترق مفهوم النزاهة وتجاوز حدود الابتزاز الإعلامي، إذ إنني لا أكتم الآخرين سراً حينما أقول إن بعض الأدوار الرقابية التي يمارسها الإعلام باتت تشك في نزاهتها لأنها قائمة على فكرة الثراء في الاستقصاء والبحث عن حجم الخرق الذي تباركه فكرة حجم الغنيمة، فضاعت شفافية الإعلام بمقصلة الدور الإعلامي غير النزيه، فبتنا نعيش يوميا تحت حصار عناوين الصحف وتقارير الفضائيات عن الفساد الإداري والمالي وتهديدهما المجتمع وخطر استمرارهما. والبعد الثالث الذي يمكن أن نقترحه للفساد هو في هذا الانتقال بين حجم الفساد في القطاع العام (مؤسسات الدولة) وانتقال الممارسات الفاسدة للقطاع الخاص إلى مؤسسات الدولة، فغياب العدالة الاجتماعية والإصلاحات الديمقراطية والوضوح والشفافية يعني شيوع ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة، ونظرا لشيوع الفساد واطراد بقائه على مدى الزمان، واحتمالات عودته بعد زوال، يسود اعتقاد أن لا سبيل إلى معالجته كاختلال وظيفي يمكن الحد منه بجهد بشري هادف تقوده وسائل الإعلام المختلفة.إن تطور مفهوم الموضوعية في الدور الرقابي في وسائل الإعلام كان ينظر إليه كرد فعل على القطيعة الصحفية التي تهدف إلى الإثارة بدوافع شخصية، ولذلك يسعى الإعلاميون إلى أن يكونوا غير متحيزين ونزيهين ومتوازنين في تعاطيهم مع حالات الفساد المنتشرة في مفاصل الدولة، غير أن النزاهة والإنصاف يختلفان عن التوازن، فالتوازن يوحي بان هناك جانبين فقط أي(خبر وهو شيء نادر وذو قيمة وذو سبق وانه يجب إعطاؤه قيمة متساوية من التغطية). والصحفيون الذين يسعون إلى التوازن المصطنع تفتقد تقاريرهم أساسا الدقة، وبالتالي يكونون متجاوزين للحقائق العلمية والاقتصادية ،والخلل الثاني هو الكتابة من وجهة نظر ضيقة غير نزيهة وتقديم صورة ناقصة عن الخرق أو الفساد، هذا الأمر هو الذي يجعل من الإعلامي المهني المشوش تنتفض منه نزاهته وتسلب منه سلطته الرابعة التي تضاهي السلطات الأخرى وتفوقها أحيانا ،ومن اجل تجاوز الإشكالية العلاقاتية، بين السياسة والإعلام يطرح البعض مايراه مساعدا لشيوع الشفافية في وسائل الإعلام ودورها الرقابي والاقتراب من مفهوم النزاهة قدر الإمكان، فالبعض يقترح:-

١- أن تتسلح مؤسسات الإعلام بالمهنية والنزاهة العالية التي تساعدها على أداء دورها بالمهنية المطلوبة.

٢- أن تسهم الحكومة ومؤسساتها التشريعية والمؤسسات القضائية في دعم الإعلام من حيث الاستقلالية وفتح الأبواب للكتابة بحرية والكف عن تجيير الصوت الإعلامي لصالحها أو تكميم الأفواه أو تهديد الإعلامي للحد من دوره الرقابي.

٣- أن تشرع القوانين المطلوبة من الجهات التشريعية لضمان حيادية ومهنية ونزاهة عمل الإعلام.

٤- على المؤسسات الإعلامية وهيئات التحرير وحراس البوابة في وسائل الإعلام المختلفة أن تمارس دور الرقيب الذاتي على مؤسسات الإعلام وكوادرها من النفعيين ومن ذوي النظرة القاصرة في فهم الدور الرقابي للإعلام والذي يشك في نزاهته.

٥- أن يعمل الطرفان: التنفيذي والتشريعي مع المؤسسات الإعلامية على توفير مساحة من الأجواء للعمل بشفافية وان يحترم مبدأ فصل السلطات.

والملاحظة التي يمكن للمراقب المدقق أن يؤشرها على الدور الرقابي لمؤسسة النزاهة إننا لم نلحظ طيلة سنوات عملها الماضية إنجازا ملموسا وذا تأثير في مجمل مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في البلاد التي مازالت تصنف عالميا بالأكثر فسادا ،ومردّ ذلك أسباب كثيرة:-

الأول:- غرابة الباليات التي تعتمد في اختيار وانتقاء موظفيها.

ثانيا:- شبحية نظامها الداخلي.

ثالثا:- قلة عدد موظفيها.

رابعا:- غموض واجباتها ،فهي تتراوح بين الإدارية والتحقيقية والقضائية.

خامسا:- ضعف صلاحياتها والتي ظلت مشلولة ولا تتناسب مع قيمها القانونية ووضعها الدستوري الذي وضعها في مرتبة ومنعها حصانة الاستجواب والمحاسبة لكل عناوين الدولة العراقية.

سادسا:- هناك من يؤكد أن تقاطع أعمال هيئة النزاهة مع لجنة النزاهة في مجلس النواب و ديوان الرقابة المالية مع دوائر المفتشية في دوائر الدولة مع مجلس القضاء ربما سرب الكثير من القضايا إلى خارج كواليس هذه المؤسسات فمنح الآخرين فرصة الضغط السياسي أو الهروب من ملاحقة كثير من المفسدين فضلا عن تعرض نشاطها إلى التجاذبات السياسية والحزبية.

كل هذه الأسباب عطلت من أداء هيئة النزاهة وجعلت البعض يصفها بأنها بندقية بيد مواطن بلا أطلاقات أو بدن بلا أطراف، إن عدم إقرار قانون للنزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشية العامة وعدم إقرار قانون الأحزاب السياسية ومصادر تمويلها وعدم إصدار قانون الدعاية الانتخابية، وعدم تنفيذ كثير من إجراءات القبض القضائي الصادرة بحق المفسدين ،وعدم تفعيل قانون من أين لك هذا، وعدم إقرار قانون حرية التعبير للإعلام والصحافة، ربما شل من حركة الإعلام وأضعف من حرية الوصول إلى المعلومة وجعل المواطن أولا والإعلامي كمواطن ثانيا، تفتر همته في ملاحقة حالات الفساد في مؤسسات الدولة ،وهذا الأمر جعل من شعار النزاهة هدفاً لمؤسسات الدولة العراقية يدخل في إطار الحرب الإعلامية.

ومن أجل تطوير أداء عمل النزاهة في الدولة العراقية الجديدة يفترض القيام بالآتي:

- تشكيل مجلس أعلى للنزاهة والشفافية يتكون من رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس مجلس النواب، رئيس هيئة النزاهة، رئيس ديوان الرقابة المالية، تخول هذه الجهات صلاحياتها للمدعي العام بالنزاهة في إصدار أوامر القبض الفورية على المفسدين أيا كانت مواقعهم السياسية والتشريعية والحكومية والحزبية، وهذا الأمر يتطلب:-

١- تهيئة مساحة أكبر لحجم محاربة الفساد في وسائل الإعلام المختلفة.

٢- فصل المجلس الأعلى للنزاهة عن المؤسسات الأخرى.

٣- تشكيل حزام النزاهة أو الخط الساخن عبر النت أو أجهزة النقال أو من خلال الشكاوى المرفوعة من خلال أعضاء مجلس النواب ليتم التحقيق فيها من قبل المدعي العام كلاً ضمن محافظته.

٤- أن يصار إلى تقديم الحوافز التشجيعية للناشطين في مجال محاربة الفساد، مؤسسات، أفراد، قانونيين، إعلاميين، مواطنين.

٥- تبني نظام تعليمي وتربوي من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية وتقديم إعلانات مرئية ومسموعة ومقروءة تحارب الفساد.

٦- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد.

٧- اعتماد أسس الكفاءة والنزاهة في شغل الوظائف العامة في دوائر هيئة النزاهة ويفضل أن يكونوا قضاة درجة أولى.

إننا عندما نقدم أو نستعرض أهمية دور وسائل الإعلام لإشاعة قيم النزاهة لا نخفي أن الخطاب الإعلامي الرقابي كثيرا ما يخضع إلى اللعبة السياسية حيث استخدم التشهير ضمن الصراعات السياسية بحجة رفع شعار النزاهة.

إن وسائل الإعلام العراقية لم تصل حتى الآن إلى مرحلة النضج والجدية الإعلامية والتعاطي بوطنية ومهنية مع مصالح البلاد ومع ملفات الفساد، لذلك من الصعب أن نحكم على أداء هيئة النزاهة بالسلبية لحداثة التجربة ولأن هناك معطيات كثيرة تعيق عمل هذه المؤسسة، كما أن الخطاب الإعلامي للإعلام العراقي تشوبه المحسوبية والمزاجية والشللية، ولذلك نرى تسليطا على هذه الوزارة أو تلك دون أخرى، فمثلا يذكر حجم الفساد في وزارة التجارة دون أن يذكر حجم الفساد في وزارة الداخلية والدفاع إلا ما ندر، ولا نحتاج إلى تعليق حين نقول إن سطوة الوزارتين أمنيا وسياسيا ربما أطول ذراعا من سطوة الوزارات الأخرى. ولابد من أن نضيف أيضا: إن حال مؤسسات الإعلام بسبب غياب الوطنية والشفافية والمهنية كما أسلفنا والشعور بالمسؤولية وفقدان الحصانة وتدهور المستوى المعيشي للصحفي أو الإعلامي تجعله راشيا ومرتشيا في نفس الوقت، كما أن غياب الحس الوطني للسياسي العراقي للعراق الجديد والمافيا السياسية التي تقف وراءه جعلت من عملية الفساد أمرا مبررا ،لأنها مدعاة لرضا وقبول رئيس هذه الكتلة أو هذا الحزب عنه، لأنها مدعاة لتمويل هذه المؤسسة الحزبية أو هذه المؤسسة الإعلامية، ولذلك أصبح الفساد في الحكم قاعدة عند اللاوطني والإصلاح استثناءً عند الوطني أو عند المواطن. وأخيراً إن النزاهة كمؤسسة رغم أنها استثناء في العراق ولا نعرف مرجعيتها التاريخية من بين (١٥٩) دولة في العالم فكرة جيدة لكنها لا تعد صالحة للتطبيق إلا إذا وجدت الإرادة السياسية لتطبيقها وقانون قوي يحميها وبيئة مجتمعية جاهزة لممارسة دورها، مع وجود إعلام نزيه وشفاف ومهني قادر على أن يتعاطى مع أنبل مهمة إنسانية ألا وهي مصالح الفرد والمجتمع.